

كحديث انفرد برويته واحد وقد يعرب اسنادا فقط
كان يكون معروفا بروايته جماعة من الصحابة فينقطع
به راو من حديث صحابي اخر فهو من جهة غريب
مع ان منتهى غريب قال ابن الصلاح ومنه ان
غرائب التصحيح في اسانيد المتون الصيحي قال وهذا
الذي يقول فيه الترمذي غريب من هذا الوجه قال
ادري هذا النوع يعني غريب الاسناد فقط
قد يعكس فلا يوجد ابراما هو غريب متنا وليس
غريبا اسنادا الا ان استعمل الحديث بان انفرد عن
انفرد به فوله عنه عدد كثير فانه يصير غريبا مشهورا
وغريبا متنا لا اسنادا لكن بالنظر الى احد طرفي الاسناد
فان استناده غريب في طرفه لا ولا يصير غريبا في طرفه
الاخير كحديث انا الاعمال انيات فان الشهير انا
طراوت له من عند يحيى بن عبيد وكلما لم يتصل بالاسناد
ولو سقط منه اكثر من واحد هو منقطع الاول
ودخل فيه المرسل والمعضل والمعاق فالمنقطع اعلم

الاعتصام

170
لاختصاص المرسل بالتابعين وهذا قول ابن عبد البر
وبه قطع الخطيب والمشهور كما في العراقي وغيره
ان المنقطع ما سقط من روايه راو واحد قبل الصحابي
في الموضع الواحد اي موضع كان ولا تفردت
المواضع بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد
فيكون منقطعا عن مواضع وخرج بالواحد المعضل
وقد سماه الحاكم منقطعا وما قبل الصحابي المرسل بالمعضل
يفتح الضاد ومن اعضله فلان اي اعياه امره فليس
معضلا اي معيا فكان الحديث الذي حدث به اعياء
واعضله فلم يستفح به من يرويه عنه هذا معناه
لغة ومعناه اصطلاحا الساقط منه اثنان وهذا
السطر اخذ من الفقه العراقي ويقال في البيهقي الايداع
والرفق لانه اورد في كلام الفقيه فراه به وقد زلا
العراقي فصاعدا اي اثنان فاكثر في الموضع
الواحد في اي موضع كان وان تفردت المواضع
سواء كان الساقط الصحابي والتابعي او التابعي
وتابعه او اثنان قبلهما فدخل فيه كما قال ابو الصلاح